

December 2004

# هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة العالمية

منظمة الأغذية والزراعة

للأمم المتحدة

JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00100 ROME Tel: +39(06)57051 [www.codexalimentarius.net](http://www.codexalimentarius.net) Email: [Codex@fao.org](mailto:Codex@fao.org) Facsimile: +39(06)5705 4593

البند 2 (ج) من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الخامسة والخمسون، مقر منظمة الأغذية والزراعة

روما (إيطاليا)، 9-11 فبراير/شباط 2005

## استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي وصلاحيات لجان الدستور وأفرقة المهام

1- قررت الدورة السادسة والعشرون للهيئة، متابعة للتقييم المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الدستور الغذائي وأعمال المنظمة ومنظمة الصحة العالمية الأخرى في مجال المواصفات الغذائية، استعراض جميع اللجان وأفرقة المهام مع استنادا إلى المقترحات الواردة في ورقة العمل، مع مراعاة هدف الحد من عدد الاجتماعات مع إبقائها قصيرة ومركزة<sup>1</sup>.

2- وافقت الدورة السابعة والعشرون على البدء في تعيين فريق صغير من الخبراء الاستشاريين (ثلاثة أو أربعة) بعد انتهاء دورة الهيئة. ووافقت على صلاحيات الاستعراض فضلا عن نطاقه الزمني حسبما يبين أدناه بغية عرض التوصيات على الدورة الثامنة والعشرين للهيئة مع الفهم بأنه سيجرى إرسال رسالة دورية إلى جميع الأعضاء في الدستور لطلب وجهات نظرهم<sup>2</sup>.

### صلاحيات الاستعراض

(أ) ينبغي أن يركز الاستعراض على ما يلي بهدف الحد من عدد اجتماعات الدستور مع إبقائها قصيرة ومركزة:

<sup>1</sup> الفقرة 154 من الوثيقة ALINORM 03/41.

<sup>2</sup> الفقرات 132-134 من الوثيقة ALINORM 04/27/41.

- مدى كفاية الهيكل الحالي للجان الموضوعات العامة على تلبية احتياجات البلدان الأعضاء بصورة مرنة وحسنة التوقيت؛
- مدى كفاية الهيكل الحالي للجان المعنية بالسلع على تلبية احتياجات البلدان الأعضاء بطريقة مرنة وحسنة التوقيت؛
- مجالات التداخل، والمجالات التي تعتبر فيها تغطية الموضوعات غير كافية مع مراعاة الاحتياجات التي لم تتم تغطيتها والقضايا الجديدة التي قد تنشأ في المستقبل؛
- والعلاقة بين جميع اللجان وأفرقة المهام ولاسيما العلاقة بين اللجان المعنية بالسلع ولجان الموضوعات العامة (أفرقة المهام).

(ب) وينبغي استنادا إلى دراسة منفصلة للنقاط المشار إليها أعلاه، والمدخلات التي وردت من رؤساء لجان الدستور والحكومات المضيفة ومع المراعاة الكاملة لتقرير تقييم هيئة الدستور الغذائي وأعمال المنظمة ومنظمة الصحة العالمية الأخرى في مجال المواصفات الغذائية فضلا عن الأعمال الجارية بشأن موضوعات معينة على مستوى اللجان، وضع التوصيات التي ستنظرها الهيئة. وقد يشمل ذلك مقترحات لمراجعة صلاحيات اللجان الحالية بغرض ترشيدها، ومقترحات لإعادة توزيع المهام والمسؤوليات بين اللجان، ومقترحات لتقسيم بعض اللجان ودمج البعض الآخر.

(ج) وينبغي أيضا أن تراعى التوصيات المرفوعة للهيئة قدرة جميع أعضاء الهيئة على المشاركة في عملية وضع المواصفات، بما في ذلك استدامة هياكل الأجهزة الفرعية وبرامج عملها، وخاصة في ضوء عقد دورات سنوية للهيئة وتشغيل حساب الأمانة المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في الدستور.

### الإطار الزمني<sup>3</sup>

- تعيين فريق صغير من الخبراء الاستشاريين للاضطلاع بالاستعراض وفقا للقواعد المعمول بها في المنظمة ومنظمة الصحة العالمية مع مراعاة المعايير التي اقترحتها الدورة الثانية والخمسون للجنة التنفيذية<sup>4</sup> (يوليو/تموز/أغسطس/آب 2004)؛
- إجراء الدراسة وفقا للصلاحيات المشار إليها أعلاه مع مدخلات من رؤساء لجان الدستور وأفرقة المهام (سبتمبر/أيلول 2004 - مايو/أيار 2005)؛
- تقديم تقرير مرحلي إلى الدورة الخامسة والخمسين للجنة التنفيذية.
- تنظر الدورة الثامنة والعشرون للهيئة في التوصيات (يونيو/حزيران / يوليو/تموز 2005).

<sup>3</sup> الفقرة 8 من الوثيقة ALINORM 04/27/10C.

<sup>4</sup> الفقرة 23 من الوثيقة ALINORM 03/4.

3- وبعد انتهاء الدورة السابعة والعشرين للهيئة، عين فريق من أربعة خبراء استشاريين بواسطة أمانة الدستور، بالتشاور مع المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، لإجراء استعراض هيكل لجان الدستور واختصاصات لجان الدستور وأفرقة المهام، وأعدت أمانة الدستور استبياناً بشأن هيكل لجان الدستور وصلاحياتها مع مدخلات من الخبراء الاستشاريين، وأرسل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2004 إلى جميع الحكومات المضيفة ورؤساء لجان الدستور وأفرقة المهام بما في ذلك تلك التي أرجئت اجتماعاتها لأجل غير مسمى. واستعرض الخبراء الاستشاريون الردود التي وردت على الاستبيان حتى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

4- واستناداً إلى الردود التي وردت على الاستبيان والمعلومات المقدمة من موظفي أمانة الدستور الذين يعملون مع مختلف اللجان وأفرقة المهام، عمل الخبراء الاستشاريون معا ووضعوا تقريراً أولياً يرد طياً في المرفق.

5- وتدعى اللجنة التنفيذية إلى تقديم ملاحظاتها/تعليقاتها على التقرير الأولي.

6- وبعد مراعاة التعليقات التي ستقدم خلال هذه الدورة للجنة التنفيذية، سيعد تقرير نهائي ويرسل إلى جميع الأعضاء في الدستور في شكل رسالة دورية تطلب وجهات نظرهم. وستدرس الدورة السادسة والخمسون للجنة التنفيذية والدورة الثامنة والعشرون للهيئة التقرير النهائي مع التعليقات الواردة من الحكومات.

7- وفي حالة صدور توجيه معين بتعديل الصلاحيات الحالية للجان القائمة و/أو العلاقات بين اللجان من الدورة الثامنة والعشرين للهيئة، ستدعى الدورة الثالثة والعشرون للمبادئ العامة (أبريل/نيسان 2006) إلى تقديم مقترحات ملموسة لتعديل الأقسام ذات الصلة في دليل الإجراءات. وينبغي دراسة وإقرار هذه المقترحات من جانب الدورة التاسعة والعشرين للهيئة (2006). وسوف يتيح ذلك لأمانة الدستور مراعاة هيكل جديد للجان وجدول الاجتماعات في ميزانية الدستور المقترحة للفترة المالية 2008 – 2009، التي سيبدأ إعدادها قرب نهاية عام 2006. ويمكن تنفيذ أية تغييرات أخرى في صلاحيات الأجهزة الفرعية و/أو هيكل اللجان لا تنطوي على انعكاسات الميزانية في الفترة المالية 2006 – 2007، حيث يكون ممكناً وحسبما يتم إقرارها من جانب الهيئة.

المرفق

استعراض هيكل لجان الدستور وصلاحيات لجان الدستور وأفرقة المهام

تقرير أولى من الخبراء الاستشاريين

ديسمبر/كانون الأول 2004

- 1- معلومات أساسية
  - 2- المنهجية
  - 3- ملاحظات عامة
  - 4- خيارات التغيير الهيكلي
  - 5- التوصيات بشأن التغيير الهيكلي
  - 6- التوصيات الطويلة الأجل الأخرى
- الملاحق

## استعراض هيكل لجنة الدستور وصلاحيات لجان الدستور وأفرقة العمل

مريم عبد اللطيف وايف كاسيرى اليمول – روبرت، ليك وجرانت ميكنجز

### 1- معلومات أساسية

1-1 كان هيكل لجنة الدستور الحالي، الذي يرجع إلى ما يقرب من أربعين عاما، قد صمم لتلبية المتطلبات الأولية من الدستور الأ وهي وضع مجموعة شاملة من المواصفات العالمية من لا شيء. وقد استكمل هذا العمل إلى حد كبير وأصبح هيكل الدستور وأجهزته الفرعية في حاجة إلى استعراض لضمان استجابته بصورة وثيقة لبرنامج العمل الحالي والمقبل واحتياجات البلدان الأعضاء. وإدراكا لذلك، استكملت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في 2002 عملية تقييم شاملة لبرنامج الدستور. وقد أجرى الاستعراض بواسطة فريق تقييم يتألف من عنصر خارجي قوى، وحصل على المشورة من فريق خبراء مستقل<sup>5</sup>. وتقوم هيئة الدستور الغذائي (التي يشار إليها باسم الهيئة فيما بعد) بإجراء التغييرات استجابة للتقييم الذي أشرفت عليه المنظمة ومنظمة الصحة العالمية<sup>6</sup>.

2-1 ونظرا لضيق الوقت، لم يجر فريق التقييم وفريق الخبراء دراسة منظمة لهيكل وعمل لجان الدستور. وبدلا من ذلك، أوصى التقرير بإجراء استعراض يتضمن دراسة مفصلة بواسطة خبراء استشاريين لعمل لجان الموضوعات العامة واللجان المعنية بالسلع (الملحق 1). وأوصى التقرير بأن يركز الاستعراض على ما يلي:

- صلاحيات اللجان الحالية بغرض ترشيدها؛
- أية حاجة لإعادة توزيع المهام والمسؤوليات فيما بين اللجان؛
- مدى الحاجة إلى تقسيم اللجان؛

وتشمل المجالات الأخرى التي قدمها فريق التقييم أو الخبراء الاستشاريون للنظر ما يلي:

- مدى كفاية الهيكل الحالي للجان؛
- العلاقة بين جميع اللجان؛
- استخدام أفرقة مهام محددة الوقت لكل عمل في مجال السلع؛
- إرجاء إنشاء أية لجان جديدة – الرأسية أو الأفقية – إلى أن يتم تحديد إمكانيات التقدم والحاجة إلى مواصلة العمل من خلال فريق مهام؛

<sup>5</sup> تقرير تقييم الدستور الغذائي وعمل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية في مجال المواصفات الغذائية في الموقع (Http://www.fao.org/docrep/meeting/005/y7871e/y7871e00.htm)

<sup>6</sup> الوثيقة CX/EXEC 05/55/2 الجزء الثاني، توفر موجزا لحالة تنفيذ المقترحات التي وافقت عليها اللجان كمتابعة للتقييم المشترك.

- ما إذا كان ينبغي الحد من قضايا الصحة في اللجان المعنية بالسلع إلى أدنى حد ممكن ومناولتها، حيثما يكون ممكناً، من خلال فريق مهام مع اللجنة الأفقية ذات الصلة.

3-1 وكان واضعاً هذا التقرير قد عينوا باعتبارهم خبراء استشاريين خارجيين على دراية بعملية الدستور، للاضطلاع باستعراض آخر لهيكل لجان الدستور وصلاحياتها وأفرقة العمل. وعلاوة على ذلك، أرسل استبيان (الملحق 2) إلى رؤساء اللجان والحكومات المضيفة يطلب فيه تقديم مدخلاتهم، وتلقينا ردودهم.

4-1 ولدى إجراء الاستعراض، راعينا صلاحياته وأسندنا اهتماماً رئيسياً للاحتياجات الملموسة للبلدان الأعضاء خلال السنوات القادمة. وخاصة الحاجة إلى مواصفات دولية تتعلق بالاتفاق المعنى بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية الصادر عن منظمة التجارة العالمية. وفي نفس الوقت، أدركنا أن قيود الموارد تجعل من المهم وضع هيكل وإجراءات لتحسين كفاءة العمل الذي ينفذ داخل الدستور.

5-1 كما درسنا ميزات الدستور الحديثة مع أفرقة المهام المحددة الوقت، وخاصة فريق المهام الحكومي الدولي المخصص المعنى بالأغذية المستمدة من التقانة الحيوية. وكان هذا الفريق قد تلقى تعليمات من الهيئة باستكمال عمله في غضون أربع سنوات (2000-2003)، وقد قام بذلك بالفعل. وبعد أن اختفى هذا الفريق من الوجود بعد اجتماعه الرابع في مارس/آذار 2003، قدم ثلاث وثائق ووفق عليها عند الخطوة 8 من جانب الهيئة في يوليو/تموز 2003. وفي اعتقادنا أن نجاح فريق المهام هذا يبين ما يلي:

- إن الصلاحيات القوية من جانب الهيئة تعد أمراً مهماً
- إن أفرقة العمل محدودة جداول الأعمال تعتبر فعالة
- الحدود الزمنية لاستكمال العمل تبعث على التركيز من جانب كل فرد
- أفرقة العمل بين الاجتماعات الدورية تعتبر مفيدة
- الدعم المكثف من جانب الحكومة المضيفة أمر ضروري
- رئيس جيد يصر على أن تكون التعليقات في جوهر الموضوع

6-1 وتبين تجربة فريق المهام الحكومي الدولي المخصص المعنى بالأغذية المستمدة من التقانة الحيوية إن بوسع الدستور أن يستكمل عملاً مميزاً في وقت معقول بالنسبة لموضوع صعب إذا كان (1) العمل مهماً، (2) تعطي الهيئة أولوية متقدمة له، (3) إتباع عملية جيدة و(4) إرسال الحكومات الأعضاء ممثلين على دراية واستعداد للعمل مع الآخرين للتوصل إلى توافق في الأداء. وإننا نعتقد أن بوسع الدستور أن يستفيد بدرجة أكبر من إتباع نهج فريق المهام على نطاق واسع.

## 2- المنهجية

1-2 وكما أشير في القسم الأول، فقد وضع استبيان (الملحق 2) بواسطة أمانة الدستور وأرسل إلى رؤساء اللجان والحكومات المضيفة في أكتوبر/تشرين الأول 2004 لتزويدنا ببعض المعلومات الأساسية. وقد رد على الاستبيان 21 جهازاً من الأجهزة الـ 45 التي أرسل إليها الاستبيان، بحلول 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2004، وقد استعرضنا تلك الردود. كما أطلعنا على وثائق أخرى ذات صلة.

2-2 واجتمعنا في روما لمدة ثلاثة أيام في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 وأجرينا مناقشات مستفيضة فيما بيننا ومع أعضاء أمانة الدستور قبل البدء في إعداد هذا التقرير الأولي.

3-2 وعملنا بعد ذلك في شكل جماعة عامل إلكترونية. ويأتي هذا التقرير نتيجة لتوليفة من الاجتماعات المادية وجهود التبادل الإلكترونية.

## 3- ملاحظات عامة

1-3 كشف استعراض الردود على الاستبيان عن أن الكثير ممن ردوا على الاستبيان يرون أن هناك حاجة قوية إلى:

- أن يركز الدستور موارده المحدودة على قضايا سلامة الأغذية بدلاً من القضايا النوعية أو مواصفات الهوية
- زيادة الإدارة الاستراتيجية ودقة تنسيق عملية وضع مواصفات الدستور
- النهوض بالإشراف على برنامج العمل الكلي للدستور
- وضع آلية أكثر وضوحاً لترتيب أولويات العمل
- اجتماع رسمي لرؤساء اللجان
- وضع نهج متسق إزاء وضع أحكام سلامة الأغذية في مواصفات السلع
- ترشيح أحكام صحة الأغذية
- النهوض بإدارة الوقت في لجان الدستور
- زيادة استخدام أفرقة المهام
- دراسة منافع العمل بالمراسلة بدلاً من العمل وجهاً لوجه في الاجتماعات الدولية
- الحد من عدد اجتماعات الدستور
- استعراض شامل لصلاحيات لجان الدستور
- استعراض شامل لدور لجان التنسيق الإقليمية
- استعراض حالة المواصفات الإقليمية
- استعراض دور لجنة الدستور المعنية بطرائق التحليل وأخذ العينات

- إعادة تشكيل لجنة الدستور المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات من خلال تقسيمها إلى لجنتين منفصلتين إحداهما للمواد المضافة للأغذية والأخرى للملوثات كوسيلة لمعالجة أعباء العمل الثقيلة
- استعراض حالة جميع اللجان المؤجلة لأجل غير مسمى
- إلغاء "زحف البعثات" بين الأجهزة الفرعية
- القضاء على التداخل بين اللجنتين المعنيتين بالتغذية وتلك المعنية بالتوسيم
- تجنب المداولات اللانهائية في لجان الدستور بشأن القضايا المتماثلة

وعلاوة على ذلك، أعربت الجهات التي ردت على الاستبيان عن قلقها لنقص ما يلي:

- التنسيق بين اللجان وتداخل الصلاحيات
- الاتساق والتنسيق في عملية إجراءات الموافقة
- الإجراءات الموحدة في إدارة اجتماعات الأجهزة الفرعية
- عملية متسقة رسمية في استعراض ومراجعة المواصفات
- الاتصال والتنسيق بين الدستور والأجهزة الدولية الأخرى
- قيود الوقت في وضع المواصفات

2-3 وعلاوة على ذلك، رأت جميع الجهات التي ردت على الاستبيان، أن المفهوم الذي أدرج في الاستبيان بشأن تجميع جميع اللجان المعنية بالسلع في لجنة واحدة مفهوم غير عملي لأسباب مختلفة.

3-3 وتصدر الملاحظة بأن حديثنا مع موظفي أمانة الدستور قد تركنا على ثقة بأنهم يعملون بأكثر من طاقتهم لخدمة طلبات العمل الحالية في ظل الهيكل الحالي.

3-4 وبعد أن درسنا بعناية النقاط التي أثيرت في الرد على الاستبيان والاقتراحات التي طرحها فريق التقييم، حددنا القضايا التالية التي تتسم بأهمية خاصة:

#### الحاجة إلى فصل قضايا السلامة عن قضايا الجودة

3-5 سوف يساعد الفصل الواضح بين قضايا السلامة وقضايا الجودة في تلافى الخلط والنزاع اللذين يمكن أن يحدثا أحيانا بينهما، ويساعد الهيئة على إسناد مستوى الأولوية المنشود للمسائل المتعلقة بالسلامة. ونظرا لأن منظمة التجارة العالمية تستخدم مواصفات الدستور بصورة محددة كمرجع لها في تسوية المنازعات المتعلقة بالتجارة ضمن أحكامها الخاصة بتدابير الصحة والصحة النباتية، فقد قررت الهيئة، أن تسند الأولوية، في حالات ندرة الموارد، لوضع مواصفات تدابير الصحة والصحة النباتية التي تنطوي على أكبر قدر من الأهمية للأعضاء.



### عدد ووتيرة الاجتماعات تضع ضغوطا على الموارد

3-6 لقد زادت وتيرة الاجتماعات عبر السنين<sup>7</sup>. ولا يضع ذلك فحسب ضغوطا على موارد الأمانة المحدودة لدى محاولة خدمة الاجتماعات، بل تبين أيضا أنه يخلق مشكلات اقتصادية ولوجستية لبعض البلدان الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، في محاولة ضمان التمثيل في اجتماعات الدستور. وقد تفاقمت هذه المشكلة بدرجة أكبر نتيجة لقصر الإطار الزمني لجدول الاجتماعات بسبب: الحاجة إلى الانتهاء من مشروعات المواصفات في وقت يضمن عرضها على الاجتماعات السنوية للهيئة؛ والحاجة إلى تجنب فترات الأجازات الرئيسية؛ وانخفاض أعداد موظفي أمانة الدستور خلال فترة الإعداد قبل الاجتماعات السنوية للهيئة، فضلا عن الوقت اللازم لأداء أعمال المتابعة بعد انتهاء اجتماعات الهيئة. ومن الواضح أن عدد الأجهزة الفرعية للدستور فضلا عن هيكلها وطرائق عملها سوف يكون لها تأثيرات كبيرة على عدد الاجتماعات اللازمة في كل سنة.

3-7 ولذا، فإن من رأينا أن الدستور يحتاج إلى أن يدرس بعناية فائقة طرقا بديلة للقيام ببعض أعماله. ويمكن تحقيق الخفض في عدد الاجتماعات بطرق عديدة. وأحد هذه الطرق هو الحد من عدد الأجهزة الفرعية وتغيير الطريقة التي تتشكل بها. وترد في الفقرات التالية القضايا ذات الصلة بإعادة التشكيل بقدر أكبر من التفصيل. كما نعتقد أن من الممكن القيام بمزيد من الأعمال عن طريق المراسلة مع اتخاذ خطوات لمشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وزيادة الاستفادة من الأفرقة العاملة (بما في ذلك الأفرقة العاملة الإلكترونية) فيما بين الاجتماعات الدورية للأجهزة الفرعية للدستور أو قبيل الاجتماعات المقررة بصورة دورية ومباشرة.

### عمل الأجهزة الفرعية في حاجة إلى تخطيط استراتيجي وإشراف إداري أفضل

3-8 ذكرت العديد من الردود على الاستبيان أنه يبدو في الوقت الحاضر أن الدستور يفتقر إلى آلية دقيقة ومتسقة لوضع الأولويات. فلدى الدستور لجان خاصة بالموضوعات العامة ولجان معنية بالسلع وأفرقة مهام ولجان تنسيق إقليمية تعمل في صياغة المواصفات والنصوص ذات الصلة. ولبعض اللجان صلاحيات ظلت دون تغيير لعدة سنوات، ولم تعد تغطي جميع الأعمال التي يضطلع بها حاليا. وعلاوة على ذلك، قد لا تلبى بعض الصلاحيات بصورة كاملة احتياجات البلدان الأعضاء في هذه الفترة من إنشاء منظمة التجارة العالمية. ولذا، ونتيجة للافتقار التاريخي للإشراف الإداري القوي، وتنسيق العمل في مختلف اللجان وأفرقة المهام، لوحظ ما يلي:

- يحدث التداخل والازدواج في كثير من الأحيان.
- الحدود الزمنية للقيام بالمهام بطريقة سريعة لم تحدد أو تراعى مما أدى إلى انعدام الكفاءة والاستخدام دون المثالي للوقت والموارد.

<sup>7</sup> يتضمن الملحق 5 اتجاهات عدد دورات الدستور في الفترة المالية الحالية. وقد تضاعف عدد الاجتماعات خلال الفترتين الماليتين الأخيرتين بالمقارنة بنهاية التسعينات، وذلك نتيجة لزيادة عدد دورات لجان الموضوعات العامة واللجان المعنية بالسلع وأفرقة المهام المخصصة.

- الأولوية المسندة للمشروعات من جانب أجهزة فرعية معينة قد لا تخضع لفحص دقيق من جانب العضوية الأوسع نطاقا. ومن الصعب للغاية للهيئة ذاتها أن تمارس مستوى الإشراف التفصيلي اللازم في جميع المجالات المواضيعية. ولذا تبدو درجة من "زحف المهام" في بعض اللجان. وكرس البعض الآخر وقتا وجهدا كبيرا لمشروعات ذات أهمية محدودة لاحتياجات غالبية الدول الأعضاء.
- يميل التعاون والتنسيق بين اللجان المختلفة إلى أن يكونا غير رسميين وعلى أساس كل حالة على حدة ولا يحققان دائما مخرجات متفق عليها في وقت مناسب.
- يبدو عدم وجود خطوط توجيهية واضحة للدستور بشأن كيفية ترتيب أولوية مشروعات العمل فيما يتجاوز المعايير العامة الواردة في دليل الإجراءات<sup>8</sup>.

3-9 الإشراف الإداري عنصر ضروري في توفير التوجيه للجان وأفرقة العمل بشأن وضع الأولويات لمشروعات العمل الجارية، والجديدة ولرصد التقدم في مشروعات صياغة المواصفات واستكمالها. ولذا ينبغي للهيئة أن تضع معايير واضحة وأكثر تفصيلا لترتيب الأولويات الخاصة بالأجهزة الفرعية للدستور.

3-10 ويتعين على اللجان أن تستعرض مشروعاتها الجارية حتى لا تستمر تلك التي لا تشغل سوى أهمية محدودة للعضوية الأوسع نطاقا و تلك التي تسير بخطى بطيئة بصورة مفرطة، في استهلاك الموارد الشحيحة للأعضاء والأمانة. وسوف يؤدي إرجاء هذه المشروعات إلى الحد من أعباء العمل بالنسبة لبعض اللجان وضمان استخدام الموارد المحدودة المتاحة لأعمال الدستور في الأولويات القصوى للهيئة. كذلك فإن الحد من أعباء العمل سوف يخفف من الأعباء التي يتحملها موظفو الأمانة.

3-11 وتتكف اللجنة التنفيذية في الوقت الحاضر إلى الاضطلاع بدور استراتيجي في إدارة المواصفات، وهو الدور الذي قد يعالج بعض الشواغل المشار إليها أعلاه، إلا أنه سيتعين على الهيئة أن توفر خطوطا توجيهية رسمية وموضوعية وغير مبهمة للجنة التنفيذية لمساعدتها في الاضطلاع بمهامها الجديدة في عملية الإدارة والرصد ووضع الأولويات. وإننا نعتبر ذلك تطورا إيجابيا إلا أنه تساورنا بعض الشكوك في أن تكون اللجنة التنفيذية هي الجهاز المناسب للاضطلاع بذلك.

#### أعباء العمل الثقيلة غير المناسبة للجنة المواد المضافة للأغذية والملوثات والإجراءات العلاجية

3-12 أشار العديد من الردود على الاستبيان إلى أعباء العمل الثقيلة التي تتحملها لجنة المواد المضافة للأغذية والملوثات. كما لاحظت بعض الردود أن هناك فروقا كبيرة بين المواد المضافة للأغذية والملوثات الغذائية واقترحت تقسيم هذه اللجنة إلى لجنتين، إحدهما لمعالجة موضوعات المواد المضافة للأغذية والأخرى للملوثات.

<sup>8</sup> معايير وضع أولويات العمل (القسم الثاني من دليل الإجراءات، الطبعة الرابعة عشرة).

3-13 إن لدينا الانطباع بأن هذه اللجنة، بتشكيلها الحالي، تتحمل أعباء عمل كبيرة (أنظر الجدول الذي أعدته أمانة الدستور في الملحق 3) كما أننا ندرك الفروق في إمكانيات إدارة المخاطر بين المواد المضافة للأغذية مثل المواد الحافظة التي تضاف عمداً إلى الأغذية (مما يمكن معه إخضاعها لمراقبة صارمة) والملوثات مثل الرصاص الذي يصعب في كثير من الأحيان مراقبته بدرجة أكبر. ولذا فإننا نعتقد أن ثمة حاجة إلى إجراء تغيير في هيكل هذه اللجنة.

3-14 وبين العديد من الردود وجود درجة من الخلط بشأن الأدوار المتداخلة بوضوح للجنة المواد المضافة للأغذية والملوثات واللجان المعنية بالسلع فيما يتعلق بوضع مستويات المواد المضافة للأغذية في المواصفات السلعية. كما أن هناك خلطاً في صلة (أعربت عنه بعض الجهات التي ردت على الاستبيان) بشأن الاستخدام السليم للمواصفات العامة للمواد المضافة للأغذية. وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن كلا من لجنة المواد المضافة للأغذية والملوثات، واللجان المعنية بالسلع قد طلبت من فريق الخبراء المشترك المعنى بالمواد المضافة للأغذية بتقييم مدى سلامة المواد المضافة للأغذية.

3-15 وفي رأينا أن الأدوار النسبية لكل من لجنة المواد المضافة للأغذية والملوثات واللجان المعنية بالسلع في حاجة إلى توضيح. فضمن الاتساق في الاستخدام الآمن للمواد المضافة للأغذية يتطلب أن تكون لجنة المواد المضافة للأغذية والملوثات اللجنة الوحيدة التي تتولى وضع حدود الأمان القصوى للمواد المضافة للأغذية. ولذا فإننا نعتقد أنه يتعين على اللجان المعنية بالسلع ألا تحاول وضع الحدود الآمنة للمواد المضافة للأغذية. وسوف يتيح ذلك للجنة المواد المضافة للأغذية والملوثات التركيز على إدارة السلامة والمخاطر على أن تتولى اللجان المعنية بالسلع التركيز على نفس المسائل التي تتعلق بالسلامة والتي قد تكون مهمة لضمان الجودة والممارسات النزيفة للتجارة الدولية.

3-16 وعلاوة على ذلك، فإننا نعتقد أن ضمان الوضوح في هذا المجال الرئيسي المتعلق بسلامة الأغذية يتطلب ضرورة وجود قناة واحدة للدستور للطلبات التي تقدم لفريق الخبراء المشترك المعنى بالمواد المضافة للأغذية، وأنه يتعين على الدستور، بسبب الطلبات الكبيرة في هذا المجال، أن يقدم لفريق الخبراء المشترك مجموعة واحدة من الطلبات الرئيسية بحسب الأولويات لتقييم المواد المضافة للأغذية والملوثات. وفي الوقت الحاضر، يقع هذا الدور على عاتق لجنة المواد المضافة للأغذية والملوثات باعتبارها اللجنة الرئيسية القائدة في مجال المواد المضافة للأغذية.

3-17 كما أننا نعتقد أنه يتعين على الدستور، لمصلحة زيادة الوضوح، أن يبين بوضوح أن مستويات المواد المضافة للأغذية المحددة في المواصفات العامة للمواد المضافة هي حدود الأمان لدى الدستور لجميع المواصفات السلعية.

الحاجة إلى عقد اجتماع رسمي لرؤساء اللجان لمساعدة اللجنة التنفيذية في دورها الإشرافي الجديد

3-18 إننا نرحب بالخطوات التي اتخذت خلال السنوات الأخيرة لعقد اجتماعات دورية لرؤساء الأجهزة الفرعية للدستور، ونوافق على الاقتراح الخاص بإضفاء الطابع الرسمي على هذه الاجتماعات في إطار هيكل الدستور وأن تقدم لها الأمانة الخدمات. ويبدو أن نمط اجتماع الرؤساء على هامش اجتماعات الهيئة قد حقق نجاحاً دون فرض أعباء

إدارية إضافية، وفي رأينا أن هذه الاجتماعات يمكن أن تساعد في تنسيق عمل الدستور، وخاصة فيما بين اللجان التي يوجد تداخل في أعمالها أو ذات الاهتمامات المشتركة.

3-19 وإننا نقترح، كوسيلة مساعدة أخرى للنهوض بالتنسيق، النظر في عقد اجتماعات تنسيق إدارية بواسطة موظفي المواصفات الغذائية الذين يعملون في أمانة الدستور. ونعتقد أن تبادل المعلومات، بصورة أكثر رسمية، بين أولئك الذين يحضرون اجتماعات الأجهزة الفرعية للدستور سوف ييسر التنسيق الأفضل من جانب الأمانة. وإننا ندرك مشكلات وضع هذه الاجتماعات ضمن أمانة صغيرة تسافر باستمرار لحضور الاجتماعات، إلا أننا نأمل في إمكانية العثور على طريقة لتحديد موعد أو اثنين سنويا لهذا الغرض. وقد شعرنا بالارتياح لدى معرفتنا بالخطوات التي اتخذت مؤخرا في هذا الاتجاه داخل الأمانة.

#### هيكل لجان الدستور وأفرقة المهام

3-20 يتضمن الملحق 4 الهيكل الحالي للجان الدستور والأفرقة العاملة. وقد أثار اهتمامنا عدد من النقاط في هذا الهيكل. فأولا، فإن كل لجنة من هذه اللجان مستقلة بصورة أساسية ولا توجد أية صلات رسمية أو مساءلة تجاه أي من اللجان الأخرى. وعلى الرغم من أن الهيئة تحدد أحيانا نطاقا زمنيا للمهام المسندة لبعض اللجان، فإن ذلك لا ينفذ دائما بأي طريقة معقولة أو متسقة.

3-21 وثانيا، يعود معظم اللجان والهيكل الأساسي للأجهزة الفرعية للدستور إلى ما يقرب من 40 سنة مضت منذ الأيام الأولى للدستور. وقد صممت للقيام بمهمة تاريخية كانت، في كثير من جوانبها، تختلف اختلافا كبيرا عن المهمة التي تواجه الدستور اليوم. فقد كانت مهمة الدستور الأصلية هي وضع مجموعة شاملة من المواصفات الغذائية العالمية من العدم. وكان لدى كل لجنة برنامج عمل ضخم يقتضى استكمال عدة سنوات، ولذا كان يمكن تركها للمضي بعملها بأقل قدر من الإشراف أو التدخل من جانب الأجهزة الأعلى مستوى - أي كانت تتبع النهج الموجه نحو اللجان أساسا في القيام بعملها. ومن نواحي الإشادة بجميع المعنيين فإن هذا العمل قد نفذ بدرجة كبيرة أو على الأقل وصل إلى النقطة التي لا يوجد عندها سوى ضغوط محدودة على الاضطلاع بحجم كبير من المواصفات الجديدة.

3-22 ويعكف الدستور حاليا على برنامج تحويل المواصفات الحالية إلى مواصفات تعتمد على المخاطر وقد يؤدي استكمال هذا البرنامج إلى إلقاء طلبات كبيرة على عاتق الكثير من اللجان خلال السنوات القليلة القادمة. وفيما يتجاوز ذلك، تبين لنا أن مهام الدستور في المستقبل سوف تتألف من برنامج متواصل صغير لوضع مواصفات جديدة، وبرنامج عمل محدود لاستكمال تلك المواصفات التي يجري إعدادها حاليا، وبرنامج مواصلة تعديل وتحديث المواصفات الحالية استنادا إلى تقييم الاحتياجات المرتبة بحسب الأولوية. ولذا فإننا نعتقد في ضرورة انتقال الدستور بعيدا عن النهج الموجه نحو اللجان إلى نهج موجه بدرجة أكبر نحو المهام إزاء نشاطاته في المستقبل.

#### **4- خيارات التغيير الهيكلي**

### اللجان المعنية بالسلع

4-1 أعرب عن قدر كبير من الاهتمام إزاء الحاجة المستمرة للجان المعنية بالسلع، والعلاقة بين اللجان المعنية بالسلع ولجان الموضوعات العامة، وحالة اللجان التي أُرجئت اجتماعاتها لأجل غير مسمى، ودور لجنة طرق التحليل وأخذ العينات، ونطاق الازدواجية في عمل لجنة الدستور المعنية بتوسيم الأغذية، ولجنة الدستور المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات الغذائية الخاصة. كما أُثيرت تساؤلات بشأن أعباء العمل التي تتحملها لجنة الدستور المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات، ولجنة الدستور المعنية بصحة الأغذية، وبشأن العلاقة بين هذه اللجنة ولجنة الدستور المعنية بصحة اللحوم. وقد درست هذه الموضوعات في أماكن أخرى من هذا التقرير. وإننا ندرس في هذا القسم الطرق المحتملة للتعامل مع الشواغل الرئيسية التي أعرب عنها فيما يتعلق بالأعمال السلعية ونبدأ بتحديد عدد من الخيارات المحتملة للتغيير.

4-2 ويتمثل أحد النهج المقترحة في جمع جميع اللجان المعنية بالسلع الحالية في "لجنة عليا معنية بالسلع" ويمكن أن يتم ذلك بعدد من الطرق المختلفة مثل:

(أ) جمع جميع اللجان المعنية بالسلع القائمة والمنحلة في لجنة عليا واحدة معنية بالسلع. وتكون اللجنة العليا مسؤولة عن مواصفات الجودة في جميع السلع باستثناء تلك التي وضع لها فريق مهام حكومي دولي للدستور للتعامل مع قضية معينة.

(ب) نفس ما جاء في (أ) باستثناء تلك التي يكون فيها للجنة العليا المعنية بالسلع صلاحيات محدودة مع إنشاء أفرقة مهام باعتبارها الطريقة المعتادة للتعامل مع المسائل غير المحددة بصورة مفصلة وواضحة في صلاحيات اللجنة العليا.

(ج) وعلى العكس ذلك، يمكن للدستور أن يشكل لجنتين أو ثلاث لجان عليا معنية بالسلع لكي تحل مكان جميع اللجان المعنية بالسلع القائمة والمؤجلة. وقد اقترح أن تتعامل إحدى هذه اللجان مع المنتجات التي من أصل حيواني والأخرى مع جميع المنتجات الأخرى. وتنشأ أفرقة مهام الدستور لأي عمل لا يرد ضمن صلاحيات هاتين اللجنتين.

(د) وثمة اقتراح آخر يتمثل في جمع جميع اللجان المؤجلة أو المنحلة في لجنة تعديل واحدة معنية بالسلع تكون مسؤولة عن استعراض وتحديث المواصفات السلعية الحالية. وفي كل مرة تنهى لجنة نشطة عملها الحالي، تؤجل، ويمكن على الفور توسيع نطاق صلاحيات لجنة التعديل السلعية الجديدة بصورة تلقائية لتشمل مواصفات اللجنة التي أُرجئت حديثاً. ويمكن للجنة التعديل المعنية بالسلع أن تستخدم أفرقة عمل لإجراء استعراضاتها وأن تضطلع بأعمال التعديل استناداً إلى الأولويات التي تضعها الهيئة. وفي غضون ذلك، تتابع اللجان المعنية بالسلع النشطة استكمال أعمالها. ويمكن لأفرقة المهام الحكومية الدولية للدستور أن تضطلع بوضع مواصفات جديدة، وهي الأفرقة التي تنشئها أو تعيد إنشائها الهيئة حسب الحاجة.

3-4 وقد أشير إلى أن "اللجنة العليا المعنية" قد تحتاج إلى عقد اجتماعات تستغرق أكثر من أسبوع. ويمكن جدولة العمل بشأن السلع المختلفة في أيام مختلفة حتى لا يتعين أن يحضر كل فرد الاجتماع بأكمله. كما يمكن أن يكون لها رئيسان مشاركاً متخصصان وأماكن اجتماع بالتناوب. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتناوب جداول الاجتماعات السنوية بين السنوات الزوجية وتلك الفردية حيث يمكن معالجة مجموعة من السلع في إحدى السنوات ومجموعة أخرى من السلع في سنة أخرى.

4-4 وإننا نشترك في الشكوك التي أعربت عنها بعض الجهات التي ردت على الاستبيان بشأن ما إذا كان التغيير الذي من هذا النوع قد ينجح. إننا نعتقد أن أي اقتراح بشأن لجنة واحدة للاضطلاع بعمل في طائفة عريضة من الموضوعات السلعية المتخصصة سوف يكون معقداً دون ضرورة، وصعب الإدارة ويفتقر إلى الشفافية، بالنظر إلى أن عضويتها سوف تتغير باستمرار بحكم الضرورة. ولذا فإننا نحبذ نهجاً أكثر عمقا إزاء هيكل عمل اللجان المعنية بالسلع الذي سيكون أكثر اتساقاً ويعالج في نفس الوقت عدداً من الصعوبات المحددة في القسم الثالث أعلاه.

4-5 إن اقتراحنا يتمثل في أن يعمل الدستور صوب أرجاء جميع اللجان المعنية بالسلع الحالية. وسوف يحتاج الدستور، على أي حال، إلى أن يقرر ما إذا كان يريد القيام بالمواصفات السلعية في المستقبل وإلى أي مدى. وهناك وجهات نظر مختلطة بهذا الشأن. وخلال مناقشاتنا، وجدنا البعض الذي يعتقد بأن على الدستور أن يهتم بصورة مطلقة بسلامة الأغذية؛ في حين يرى البعض الآخر بأن أعمال جودة الأغذية تكتسب أهمية مستمرة في المحافظة على مستوى مرتفع من حماية المستهلك وتيسير التجارة الدولية. ومهما كانت نتائج هذه المناقشات داخل الدستور، فإننا نرى أن المجموعة الحالية من اللجان المعنية بالسلع الدائمة المزودة بصلاحيات عفا عليها الزمن وطائفة مفرطة من الأولويات القطاعية ليست على الأرجح أفضل الوسائل وأكثرها كفاءة لتلبية احتياجات المستقبل.

4-6 وإذا افترض أن الدستور سوف يقرر استمرار برنامج من الأعمال السلعية (ربما أصغر حجماً)، نقترح أن ينفذ العمل الفني في المستقبل في هذا المجال بصورة مطلقة بواسطة أفرقة مهام تنشأ مزودة بصلاحيات صارمة للغاية تحدد المهام بمنتهى الدقة وتضع الحدود الزمنية لاستكمالها. وسوف يعيد ذلك كما نعتقد، درجة أكبر من الرقابة إلى الهيئة فيما يتعلق بالعمل الذي ينبغي إنجازه، وكيفية تحديده زمنياً وترتيب أولوياته في مقابل الطلبات الأخرى على الموارد إلى القضاء على الأعمال غير الضرورية من المشروعات ذات الأهمية الدولية المحدودة أو التي لا يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها خلال فترة زمنية معقولة.

#### لجنة إدارة السلع

4-7 إننا ندرك أن إحدى الصعوبات في العمل من خلال أفرقة المهام بهذه الطريقة قد يكون زيادة أعباء الهيئة بعدد كبير من القرارات القطاعية المفصلة. ولذلك نقترح أن تشرف على الأعمال السلعية للدستور في المستقبل لجنة جديدة لإدارة السلع. وعلى الرغم من أن هذه اللجنة سوف تكون جهازاً فرعياً للدستور تنشأ بمقتضى المادة 10 (1) (أ) أو

10(1) (ب) (1)، فإنها لن تكون لجنة خبراء فنيين بل ستكون منتدى تعالج فيه جميع مقترحات الأعمال الجديدة في المقام الأول. وستكون وظيفتها ترتيب أولويات هذه المقترحات سواء لوضع مواصفات جديدة أو لتعديل المواصفات السارية، وتقديم برنامج سنوي من الأعمال الجديدة إلى الهيئة للموافقة، ووضع صلاحيات لأفرقة المهام المحددة الوقت للاضطلاع بالمهام المسندة إليها. وينبغي تكليف لجنة إدارة السلع بمراقبة معدل التقدم في أفرقة المهام وتقديم المشورة والمساعدة إلى أي فريق مهام يواجه صعوبات لا يمكن تجاوزها بشدة.

4-8 ولذا فإن لجنة إدارة السلع رفيعة المستوى هذه ستكون قادرة لأول مرة على ممارسة درجة من الإدارة الاستراتيجية في مجال المواصفات السلعية. وستكون مسؤولة عما يلي:

- الفحص الدقيق لجميع مقترحات العمل الجديدة في مجال المواصفات السلعية (الجودة) وترتيب أولوياتها؛
- تقديم برنامج عمل مرتب الأولوية للهيئة للموافقة؛
- إسناد صلاحيات محددة تحديدا دقيقا وبحدود زمنية لأي فرقة مهام تنشأ لإجراء هذا العمل؛
- وضع برنامج لاستعراض وتحديث المواصفات السلعية السارية وإنشاء أفرقة مهام حسب مقتضى الحال لإجرائها (إذا وافقت الهيئة على ذلك)؛
- ترتيب أعمال الاتصال والتشاور اللازمة فيما بين أفرقة المهام ومع الأجهزة الفرعية الأخرى للدستور (مثل لجنة الدستور المعنية بتوسيم الأغذية)؛
- ومراقبة التقدم المحرز في عمل أفرقة المهام والمساعدة في التغلب على العقبات الرئيسية التي تواجه هذا التقدم.

4-9 ومهما كانت الترتيبات الهيكلية الجديدة التي قد يعتمدها الدستور، فإننا نريد أن نؤكد من جديد وجهة نظرنا بأن أعمال السلع في الدستور سوف تكون أكثر كفاءة، إذا حذفت الأحكام الخاصة بالمواد المضافة للأغذية والملوثات والصحة من "استمارة المواصفات السلعية للدستور". كما أن هذه الخطوة سوف تقلل من بعض الخلط القائم بين اللجان المعنية بالسلع ولجان الموضوعات العامة.

#### لجان الموضوعات العامة

4-10 جرى أيضا تحديد العديد من الإمكانيات لإعادة تشكيل لجان الموضوعات العامة. وكما أشير سلفا، فإن عددا من الردود على الاستبيان اقترح تقسيم لجنة الدستور المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات إلى لجنة المواد المضافة للأغذية ولجنة ملوثات الأغذية بجدولين عمل منفصلين وغير ذلك لكل لجنة. وسوف يتيح ذلك للجنة المواد المضافة للأغذية الجديدة الاضطلاع بالدور الحصري المتعلق بوضع حدود الأمان لجميع المواد المضافة للأغذية المستخدمة في جميع الأغذية المتداولة في التجارة الدولية، بصرف النظر عما إذا كانت تخضع للمواصفات السلعية للدستور. كما يمكن للجنة المواد المضافة للأغذية الجديدة أن تضطلع بالدور الحصري المتعلق بوضع التوصيات الخاصة بجميع أولويات الدستور لكي يستعرض فريق الخبراء المشترك المعنى بالمواد المضافة للأغذية هذه المواد.

4-11 وثمة خيار آخر يتمثل في تحويل لجنة المواد المضافة للأغذية والملوثات (بمرور الوقت على الأرجح) إلى لجنة إدارة للمواد المضافة للأغذية والملوثات تضطلع بوظائف متعددة، بما في ذلك تحديد الأولويات. وسيكون من الأمثل أن توضع لكي تكون لجنة الدستور الوحيدة التي تتفاعل مع فريق الخبراء المشترك المعنى بالمواد المضافة للأغذية في جميع القضايا ذات الصلة بسلامة المواد المضافة للأغذية والملوثات (انظر القسم 3-16 أعلاه). وسوف تعمل لجنة إدارة المواد المضافة للأغذية والملوثات كنقطة مرجعية رسمية للجان السلعية وأفرقة المهام بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالمواد المضافة للأغذية والملوثات في الأغذية. وأخيراً، سوف تتمكن من وضع صلاحيات والتوصية بأفرقة المهام الملائمة للقيام بجميع الأعمال في المستقبل فيما يتعلق بالمواد المضافة للأغذية والملوثات. وفي ظل هذا الخيار، سوف تضع لجنة المواد المضافة للأغذية والملوثات العمل الذي تضطلع به بالفعل وتوفر الموافقات اللازمة إلا أنها لن تضطلع في حد ذاتها بأعمال جديدة سواء بالنسبة للمواد المضافة للأغذية أو الملوثات.

#### طرائق التحليل

4-12 تنقسم في الوقت الحاضر مسؤوليات دراسة/اعتماد طرائق التحليل وأخذ العينات بين لجنة طرائق التحليل وأخذ العينات واللجان الأخرى. ولذا فإن تكليف لجنة المواد المضافة للأغذية والملوثات (بعد تغييرها بأحد البدائل المشار إليها أعلاه) بدور اعتماد طرائق التحليل الخاصة بالملوثات يمكن أن يبسط هذه الموافقات وتحقيق الاتساق بينها وبين الموافقات الخاصة بالمواد المضافة للأغذية. وتشير صلاحيات لجنة الدستور المعنية بصحة الأغذية إلى الموافقة على أحكام الصحة بما في ذلك طرائق التحليل الميكروبيولوجية إلا أن ذلك لا يرد إلا في التذييل. وينبغي للهيئة أن تبسط جميع الأحكام المعنية بطرائق التحليل وأخذ العينات. كما يمكن أن تنظر الهيئة في مدى استحسان إسناد جميع الأعمال ذات الصلة بطرق التحليل وأخذ العينات لجهاز واحد وانعكاسات ذلك. ويمكن أن تنظر الهيئة أيضاً فيما إذا كان يتعين على الدستور أن يعتمد بدرجة أكبر على الأجهزة من خارج الدستور لدى دراسة طرائق التحليل وأخذ العينات.

#### التغذية

4-13 تراوحت الردود على الاستبيان فيما يتعلق بلجنة الدستور المعنية بالتغذية وأغذية الاستعمالات الغذائية الخاصة بين إعطاء هذه اللجنة دوراً أكبر في الدستور وجمعها مع اللجنة المعنية بتوسيم الأغذية. ويتمثل أحد الخيارات أمام الهيئة في أن تدرس الدور الملائم للتغذية في عمل الدستور وأن توضح بعد ذلك دور لجنة الدستور المعنية بالتغذية وأغذية الاستعمالات الغذائية الخاصة في عمل الدستور في المستقبل. وهناك خيار آخر يتمثل في تحويل جميع قضايا توسيم الأغذية إلى لجنة الدستور المعنية بتوسيم الأغذية والاعتماد على فريق مهام أو أكثر لوضع مواصفات الأغذية التي لها استعمالات غذائية خاصة. وثمة إمكانية أخرى هي أن توصي الهيئة بإنشاء جهاز خبراء مشترك (مماثل لفريق الخبراء المشترك المعنى بالمواد المضافة للأغذية) يوفر المشورة العلمية للدستور بشأن القضايا التغذوية التي كانت تكتسي أهمية في عملية وضع مواصفات الدستور.



الصحة

4-14 لاحظت الردود على الاستبيان التداخل بين لجنة الدستور المعنية بصحة الأغذية ولجنة الدستور المعنية بصحة اللحوم. ويتمثل أحد الخيارات في دمج اللجنتين معا. ويتمثل خيار آخر في إسناد جميع الأعمال الخاصة بصحة اللحوم في المستقبل لفريق مهام تابع للدستور.

4-15 ولاحظت الردود الأخرى المتعلقة بصحة الأغذية أن أحكام الصحة الخاصة بمختلف السلع أعدت بطرق مختلفة، بعضها بواسطة لجنة الدستور المعنية بصحة الأغذية والبعض الآخر بواسطة اللجان المعنية بالسلع. ويمكن أن يصبح أحد نهج المستقبل في إسناد وضع أحكام الصحة ذات الصلة بالأغذية النوعية إلى أفرقة مهام تكلف بمهام وحدود زمنية محددة. وقد تكون هناك ميزة من توسيع نطاق صلاحيات لجنة الدستور المعنية بصحة الأغذية لتشمل تحليل المخاطر الميكروبيولوجية.

لجان التنسيق الإقليمية

4-16 أثارت تساؤلات بشأن دور لجان التنسيق الإقليمية ودورها وحالتها في إطار الدستور. وتشمل التغييرات المحتملة اقتراحات بإلغاء وضع المواصفات من صلاحياتها بالنظر إلى التساؤلات التي أثارت بشأن الكيفية التي ستنظر بها منظمة التجارة العالمية إلى المواصفات الإقليمية في أي نزاع تجارى يقع خارج الإقليم. ويتمثل أحد الخيارات في أن يقتصر الدستور بوضوح على وضع المواصفات العالمية بواسطة اللجان العالمية على أن يترك وضع المواصفات الإقليمية للأجهزة الإقليمية الأخرى.

**5- توصيات بشأن التغيير الهيكلي**

5-1 إننا نوصى بعدة خطوات ينبغي إتباعها في المستقبل القريب. وعلى الرغم من أن من الممكن تعديل جميع هذه الخيارات، كما يمكن الجمع بين بعضها، فإننا نقدم هنا توصياتنا التقريبية الحالية.

5-2 بالنسبة للجان المعنية بالسلع، نقترح أن يستعرض الدستور جميع الأعمال التي يضطلع بها في الوقت الحاضر بهدف وقف أي مشروع لا يتوافر توافق في الآراء قوى بأن استكمالها على نحو عاجل يعتبر أمرا يحظى بأولوية متقدمة. ويسرى هذا على وجه الخصوص على الأعمال التي لم تحقق سوى تقدم بطئ خلال فترة زمنية طويلة. وينبغي وقف جميع اللجان المعنية بالسلع الحالية وإنشاء لجنة واحدة جديدة لإدارة السلع. وينبغي أن تكون مهمة هذه اللجنة وضع صلاحيات عدد من أفرقة المهام لاستكمال المهام التي حظيت بأولوية متقدمة، واستعراض وتحديث المواصفات السلعية الحالية حسب مقتضى الحال. وينبغي تقديم أية طلبات بشأن أعمال سلعية جديدة إلى لجنة إدارة السلع في المقام الأول مع أدلة مؤيدة قوية إلى الحاجة لهذه المواصفات. ويتعين على هذه اللجنة بعد ذلك أن ترتب أولويات جميع هذه

الطلبات وتقديم تحليلها إلى الهيئة فيما إذا كان ينبغي عقد فريق مهام جديد أم عدمه. وينبغي أن يكون لجميع أفرقة المهام صلاحيات تحدد بصورة دقيقة ونطاق زمني محدد. وينبغي أن تبذل أفرقة المهام كل جهد ممكن لتحقيق الأعمال بالمراسلة، ومجموعات الصياغة أو أية وسائل أخرى تقلل إلى أدنى حد ممكن من الحاجة إلى عقد اجتماعات رسمية مع مراعاة الحاجة إلى تيسير مشاركة البلدان النامية.

3-5 وإننا نوصي، فيما يتعلق بالمواد المضافة للأغذية والملوثات، بأن يبدأ الدستور عملية تحويل لجنة الدستور المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات إلى لجنة إدارة على النحو المبين في الخيار المشار إليه في القسم 4-11. وسوف تواصل لجنة إدارة المواد المضافة للأغذية والملوثات، من خلال صلاحياتها الملائمة، إجراء الموافقات اللازمة وإنهاء مهام العمل الخاصة باللجنة المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات، دون أن تضطلع ذاتها بأعمال جديدة. وسوف تساعد هذه اللجنة باعتبارها اللجنة الوحيدة لوضع أولويات الدستور المقدمة لفريق الخبراء المشترك المعنى بالمواد المضافة للأغذية والملوثات، في إنهاء الخلط الحالي بين وضع حدود السلامة للمواد المضافة للأغذية والملوثات لدى الدستور. غير أن لجنة إدارة المواد المضافة للأغذية والملوثات سوف تضع أولويات العمل في المستقبل وتقديم التوصيات للهيئة بشأن أفرقة المهام في المستقبل المزودة بصلاحيات ملائمة للاضطلاع بجميع الأعمال الجديدة الضرورية.

4-5 نوصي بأن ننظر الهيئة في كيفية تحسين طريقة تقسيم مسؤولية دراسة واعتماد طرائق التحليل وأخذ العينات بين اللجنة المعنية بطرق التحليل وأخذ العينات واللجان الأخرى.

5-5 نوصي بإجراء فصل واضح بين قضايا الجودة وتلك المتعلقة بالسلامة. وعلى وجه الخصوص، فإن ذلك سوف يعني حذف الأحكام الخاصة بالمواد المضافة للأغذية والملوثات والصحة من مواصفات السلع.

6-5 نوصي (انظر الفقرة 4-13) بأن تدرس الهيئة الدور الملائم للتغذية في عمل الدستور بغرض تحويل المسؤولية إلى لجنة جديدة تجمع بين التغذية والتوسيم.

7-5 نوصي بأن يدرس الدستور إمكانية دمج لجنتي الصحة الحاليتين وأن تتولى أفرقة مهام محددة الوقت وضع أحكام الصحة ذات الصلة بسلع نوعية في المستقبل.

8-5 إن للجان التنسيق الإقليمية دوراً قيماً تضطلع به في بحث المسائل الإدارية وقضايا وضع البنية الأساسية الإقليمية. غير أننا نوصي بأن يقوم الدستور بمحاولات متجددة لتوضيح حالة المواصفات الإقليمية، وعلى وجه الخصوص ينبغي التحقق من منظمة التجارة العالمية عما إذا كانت تأخذ مواصفات الدستور الإقليمية في الاعتبار لدى حل المنازعات التجارية خارج الإقليم المعنى. فإذا لم يكن الأمر كذلك، فإننا نوصي الدستور بعدم السعي إلى وضع أية مواصفات إقليمية جديدة والتركيز بدلاً من ذلك على دوره كجهاز لوضع المواصفات العالمية.

## 6- توصيات أخرى طويلة الأجل

1-6 انتقال الدستور إلى المستقبل، نوصى بأن يدرس النهج الإضافي إلى التغيير الجذري على النحو التالي:

- (أ) أولاً تنفيذ التوصيات الواردة في القسم 5.
- (ب) ثانياً، فإنه نظراً لأن الدستور قد أعرب عن تفضيله للنهج الأفقي بدلاً من النهج الرأسي في وضع المواصفات، نقترح ترك معظم لجان الموضوعات العامة (الأفقية) دون تغيير في الوقت الحاضر، لتواصل برامج عملها الهامة والكبيرة. وأهم استثناء من ذلك هو لجنة الدستور المعنية بالمواد المضافة والملوثات وقد تمت معالجة القضايا المحيطة بعمل هذه اللجنة بقدر أكبر من التفصيل أعلاه.
- (ج) ونعتقد، بالنسبة للمدى الطويل أن من الممكن منح لجنة إدارة المواد المضافة للأغذية والملوثات الموصى بها في القسم 3-5 دوراً موسعاً. ويمكن من الناحية المثالية أن تغطي هذه اللجنة عمل لجنتي الدستور المعنيتين بمخلفات المبيدات ومخلفات العقاقير البيطرية (وجميعها من أعمال السلامة الغذائية الميكروبيولوجية)، حتى يمكن أن تعمل باعتبارها لجنة الدستور الوحيدة التي تتعامل مع كل من فريق الخبراء المشترك المعنى بالمواد المضافة للأغذية والملوثات، والاجتماع المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات، وستكون في وضع يتيح لها ترتيب الأولويات ورصد التقدم في عمليات التقييم المطلوبة. ونتصور أنها ستقوم في نهاية الأمر بدور مماثل للجنة إدارة السلع المقترحة أي مراقبة عمل أفرقة المهام المحددة الوقت، وأن تطلع حسب مقتضى الحال بدفع الأعمال على المستوى الفني. ونعتقد أن ذلك يوفر طابعاً أكثر استراتيجية لإدارة أعمال السلامة الغذائية الميكروبيولوجية مع القضاء على بعض الصعوبات الحالية التي تواجهها لجنة الدستور المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات.

2-6 إننا نعتقد أن النماذج المماثلة لتلك الموصى بها للجان المعنية بالسلع وللجنة الدستور المعنية بالمواد المضافة للأغذية والملوثات يمكن تكييفها في ضوء الخبرات التي يكتسبها الدستور لتلائم لجان الموضوعات العامة. ولذا فإن الهيئة سوف تكون قادرة على رصد الخبرات المكتسبة في تنفيذ التوصيات المشار إليها أعلاه، وأن تقرر، في ضوء هذه الخبرات، مدى استعدادها للمضي في إجراء التغييرات في المستقبل على أساس نفس هذه الخطوط.

## الملحق 1

مستخرج من "تقرير تقييم الدستور الغذائي وأعمال مواصفات الأغذية الأخرى  
التي تضطلع بها المنظمة ومنظمة الصحة العالمية"<sup>9</sup>

3-3-4-4 لجان الموضوعات العامة واللجان المعنية بالسلع

108 لقد تغير دور اللجان خلال الأربعين عاما الماضية. فقد أصبحت لجان الموضوعات العامة (الأفقية) أكثر أهمية، وجرى إلغاء بعض اللجان أو تحويلها إلى أفرقة مهام. ولم يتحقق هذا التقييم بتعمق في هيكل وأعمال اللجان المختلفة على الرغم من إدراك بعض الحالات التي تفتقر إلى الوضوح، والتداخل في العمل (مثل التتبع والتكافؤ).

109 اتساقا مع الأولويات المقترحة للدستور لوضع المواصفات (أولا الصحة، وثانيا سلع البلدان النامية، ثالثا سلع البلدان المتقدمة، رابعا، التوسيم غير المتصل بالنواحي الصحية)، يتعين أن لا تستمر سوى لجان (الموضوعات العامة) الأفقية وتلك اللجان (الرأسية) السلعية المزودة ببعض الوظائف الأفقية مثل الأسماك. وينبغي أن تتولى الأعمال المعنية بالسلع الأخرى، التي يرى أنها تنطوي على أهمية كافية، أفرقة مهام محددة الوقت لمعالجة القضايا المحددة تحديدا واضحا. وفيما يتعلق بالقضايا التي تشمل العديد من اللجان، يمكن أن يؤدي فريق مهام مخصص مشترك بين اللجان إلى الحد من التداخل وزيادة كفاءة العمل في وضع المواصفات.

110 يتعين أن يصبح كلا النوعين من اللجان وجداول الأعمال الخاصة بالاجتماعات المختلفة أكثر تخصصا مع تجنب حاجة البلدان إلى إيفاد وفود يمكنها أن تعالج في اجتماع واحد قضايا توصيف السلع والتوسيم والجوانب الأخرى لتحليل المخاطر الصحية. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة حيث لن يشارك المندوبون في موضوعات غير مؤهلين لها. وقد نوقشت المواصفات ذات الصلة بالصحة نتيجة لمناقشات في قضايا غير صحية. وأخيرا، سوف تقلل، إن لم تقض، على احتمالات التناقض في المواصفات بين اللجان الأفقية وتلك الرأسية. وأشار ثمانون في المائة من الحكومات المجيبة على الاستبيان إلى أنه ينبغي إسناد أعلى أولوية للقضاء على عدم الاتساق في أعمال الدستور في المستقبل.

**التوصية 16:** ينبغي للدستور أن يضطلع باستعراض، يشمل دراسة مفصلة من جانب خبراء استشاريين لعمل لجان الموضوعات العامة واللجان المعنية بالسلع في أسرع وقت ممكن، وبعد ذلك على أساس جدول زمني ثابت، بغرض الترشيد حيثما يكون ملائما. ويتعين أن يفحص الاستعراض على وجه الخصوص:

- صلاحيات اللجان القائمة بغرض ترشيدها؛
- أية حاجة إلى إعادة توزيع المهام والمسؤوليات بين اللجان؛
- وأية حاجة إلى تقسيم اللجان.

كذلك:

- (أ) ينبغي أن تعالج أفرقة مهام محددة الوقت الأعمال المعنية بالسلع؛
- (ب) لا ينبغي إنشاء أية لجان جديدة حتى في المجال الأفقي للعمل إلى أن يتم تحديد احتمالات التقدم والحاجة إلى مواصلة العمل؛
- (ج) يتعين الحد من معالجة قضايا الصحة في اللجان المعنية بالسلع إلى أدنى مستوى ممكن وحيثما يكون ممكنا دراسة ذلك من خلال فريق مهام مع اللجنة الأفقية ذات الصلة.

## الملحق 2

الاستبيان الخاص بهيكل لجان الدستور وصلاحياته

رئيس الجهاز الفرعي للدستور

(لجنة/فريق المهام المعنى بـ )

أمانة الحكومة المضيفة للجهاز الفرعي للدستور

(لجنة/فريق المهام المعنى بـ )

التاريخ:

عنوان الاتصال بالمجيب

الاسم:

الوظيفة/المنظمة:

العنوان البريدي:

رقم الهاتف:

رقم الفاكس:

البريد الإلكتروني: @

### القسم ألف: المسائل العامة الخاصة بهيكل لجان الدستور

ألف 1- يعود الهيكل الحالي للأجهزة الفرعية للدستور إلى الأيام الأولى لإنشاء برنامج مواصفات الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حيث كان التركيز على وضع مجموعة من المواصفات تغطي عددا من المجالات من العدم، فهل مازال الهيكل العام للأجهزة الفرعية للدستور (مثل تقسيم المسؤوليات وتوزيع العمل بين لجان الموضوعات العامة واللجان المعنية بالسلع وأفرقة المهام) يعتبر ملائما في ضوء برنامج عمل الدستور الناشئ؟ حدد المشكلات الحالية والمحتملة إن وجدت، واذكر أية مقترحات للتحسين.

ألف 2- هل تعتبر طريقة تغطية مختلف الموضوعات بواسطة لجان الموضوعات العامة للدستور واللجان المعنية بالسلع وأفرقة المهام ملائمة؟ حدد التداخل أو الثغرات الحالية أو المحتملة بين الأجهزة الفرعية واذكر أية مقترحات للتحسين.

ألف 3- هل تعتبر الطريقة التي تتفاعل وتتساقق بها لجان الدستور وأفرقة المهام مع بعضها الآخر ملائمة؟ ويشار بصورة خاصة إلى (1) التفاعل بين لجان الموضوعات العامة واللجان المعنية بالسلع فيما يتعلق بإجراءات الموافقة على الأحكام النوعية، (2) بين اللجان العالمية ولجان التنسيق فيما يتعلق بإجراءات البلورة قبل وبعد الخطوة 5، (3) بين اللجان المعنية ببلورة مواصفات تعالج مجالاً عريضاً تغطيها هذه اللجان و(4) احتمالات التناقض أو عدم الاتساق في المواصفات بين لجان الموضوعات العامة واللجان المعنية بالسلع.

ألف 4- هل تعتبر الطريقة التي يتم بها استعراض وتعديل مواصفات الدستور ملائمة؟ وهل تعتبر طريقة العمل بالمراسلة (وخاصة بالنسبة للجان التي أُرجئت لأجل غير مسمى) ملائمة؟ حدد المشكلات الحالية والمحتملة إن وجدت، واذكر أية مقترحات للتحسين.

ألف 5- هل يعتبر إنشاء لجنة واحدة معنية بالسلع خياراً لتبسيط عمل الدستور؟ هل توجد خيارات أخرى يمكن استكشافها لتحقيق هدف الحد من اجتماعات الدستور سنوياً؟

ألف 6- اذكر أية ملاحظات ذات صلة.

#### القسم بء: المسائل النوعية بشأن اللجان/أفرقة المهام عن:

(يمكن تكرار هذا القسم أكثر من مرة حسب مقتضى الحال لذكر ملاحظتك عن أكثر من لجنة واحدة أو فريق مهام واحد)

باء 1- هل تعتبر صلاحيات اللجنة على النحو الوارد في دليل الإجراءات ملائمة. اذكر ملاحظتك.

باء 2- هل تعتبر وتيرة اجتماعات اللجنة ملائمة في ضوء أعباء العمل الحالية والمستقبلية؟ اذكر ملاحظتك.

باء 3- هل يمكن تبسيط عمل اللجنة أو زيادة كفاءتها من خلال دمج اللجنة مع لجان أخرى (إذا كان الأمر كذلك تذكر هذه اللجان) أو تقسيم اللجنة إلى لجنتين أو أكثر؟ بين المزايا أو المثالب المتوقعة لكل اقتراح.

باء 4- هل تعتبر الطريقة التي تتفاعل بها اللجنة مع اللجان الأخرى ملائمة؟ حدد المشكلات الحالية والمحتملة إن وجدت واذكر أية مقترحات للتحسين.

باء 5- اذكر أية ملاحظات أخرى ذات صلة بشأن عمل اللجنة.

شكراً.

## الملحق 3 ألف

عدد المواصفات التي نقلت من الخطوة 5 إلى الخطوة 8 بحسب اللجنة<sup>10</sup>

اللجنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
<b>المبادئ العامة</b>																			
الخطوة 5																			0
الخطوة 8																1	1		1
<b>المواد المضافة للأغذية والملونات</b>																			
الخطوة 5																			43
الخطوة 8																			75
<b>صحة الأغذية</b>																			
الخطوة 5																			15
الخطوة 8																			26
<b>توسيم الأغذية</b>																			
الخطوة 5																			12
الخطوة 8																			22
<b>طرائق التحليل وأخذ العينات</b>																			
الخطوة 5																			4
الخطوة 8																			16
<b>مخلفات المبيدات</b>																			

بيانات إشارية؛ ستؤكد الأرقام في وقت لاحق

10

عدد المواصفات التي نقلت من الخطوة 5 إلى الخطوة 8 بحسب اللجنة<sup>10</sup>

اللجنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
الخطوة 5		1		1	1		2	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	16
الخطوة 8		1		2	3	1	2	1	2	2	2	3	3	2	3	2	3	2	34
<u>مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية</u>																			
الخطوة 5				4			1	1	1	1		1		1	2		1		13
الخطوة 8		1	1	1			5	1	1	3		2		2	2		2		24
<u>نظم ضمانات التفتيش، على الواردات والصادرات</u>																			
الخطوة 5							2		1	1		1		2		1			8
الخطوة 8									2	1	2		1	2		2		1	11
<u>التغذية وأغذية الاستعمالات الغذائية الخاصة</u>																			
الخطوة 5	1	2							1	3		1						3	12
الخطوة 8	3	2							1	2	1				1				15
<u>الألبان ومنتجات الألبان</u>																			
الخطوة 5								7		1				3		4		3	18
الخطوة 8								2		8		1		4		4		1	20
<u>منتجات الكاكاو والشيكولاتة</u>																			
الخطوة 5												3		1					4
الخطوة 8														5	4				9
<u>الفاكهة والخضر المصنعة</u>																			
الخطوة 5											2			2					4



عدد المواصفات التي نقلت من الخطوة 5 إلى الخطوة 8 بحسب اللجنة<sup>10</sup>

اللجنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
الخطوة 8					1									3		4			8
<b>صحة اللحوم</b>																			
الخطوة 5																1	1		2
الخطوة 8					3												1		4
<b>الأسماك ومنتجات الأسماك</b>																			
الخطوة 5						12				1				2		2	4		24
الخطوة 8								14								2	1		25
<b>الفاكهة والخضراوات الطازجة</b>																			
الخطوة 5															1	1	1		18
الخطوة 8								3		2	6				5	5	1		28
<b>الدهون والزيوت</b>																			
الخطوة 5															1				9
الخطوة 8										3					2		2		19
<b>السكريات</b>																			
الخطوة 5																			0
الخطوة 8														2					2
<b>الحبوب والبقول والبقوليات</b>																			
الخطوة 5																			9
الخطوة 8								17											21

عدد المواصفات التي نقلت من الخطوة 5 إلى الخطوة 8 بحسب اللجنة<sup>10</sup>

المجموع	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	اللجنة
																			<b>المرتبين النهائي</b>
4																		4	الخطوة 5
4				1												3			الخطوة 8
																			<b>المياه المعدنية الطبيعية</b>
0																			الخطوة 5
3				2					1										الخطوة 8
																			<b>المجموع</b>
215	16	16	18	10	18	10	12	11	15	9	14	10	27	2	10	4	8	5	الخطوة 5
367	22	22	26	35	29	23	18	21	30	10	45	16	6	25	7	9	13	10	الخطوة 8

## الملحق 3 بء

عدد الوثائق التي تعمل عليها اللجان متزامنة حسب السنوات<sup>11</sup>

المجموع	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	اللجنة العامة
104		11	14	8	8	11	13		10				12			17			المبادئ العامة
514	44	36	38	38	41	30	31	28	24	21	20	23	18	21	20	22	21	38	المواد المضافة للأغذية والملونات
206	10	14		14	11	13	16	20	16	12	11	9		11		15	26	9	صحة الأغذية
122		11	10	9	12	9	12	9	7		7	6		11	10			9	توسيم الأغذية
104	12		12	10			9	11		10	12		10	10			18		طرائق التحليل وأخذ العينات
252	16	17	17	13	20	16	13	11	11	12	15	14	17	21	20		19		مخلفات المبيدات
189		12		13	13		15		14	13	12		14	15	20	18	18	12	مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية
88	8		14		14	6	6	9	8	9		13	4						نظام شهادات التفتيش، على الواردات والصادرات
128		9	7	7	13		15		11	12			8	10			23	13	التغذية وأغذية الاستعمالات الغذائية الخاصة
139		31	17		21		23		24		23								الألبان ومنتجات الألبان
18				4	6		4		4										منتجات الكاكاو والشيكولاته
67			14		18	18	33			2									الفاكهة والخضراوات المصنعة
22		6	6									4		7					صحة اللحوم
182		13	14		11		9		19		25		25		21		45		الأسماك ومنتجات الأسماك
168		9	11		15	21		20	18		16	20		16	15		8		الفاكهة والخضراوات الطازجة
47		7		6		8			8			9						9	الدهون والزيوت

بيانات إشارية؛ ستؤكد الأرقام في وقت لاحق.

11

عدد الوثائق التي تعمل عليها اللجان متزامنة حسب السنوات<sup>11</sup>

اللجنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
السكريات															7				7
الحبوب والبقول والبقوليات		17		12		11		19											59
البروتين النباتي	12		4												1				17
المياه المعدنية الطبيعية									2	2		3		2					7
المجموع	102	184	76	118	122	119	98	159	91	176	108	202	114	205	130	171	175	90	2440

## الملحق 4

## برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية



## الملحق 5

## عدد اجتماعات الدستور للفترة الحالية

-2004 2005	-2002 2003	-1998 1999	-1992 1993	-1986 1987	-1980 1981	-1974 1975	-1968 1969	
2	2	1	1	1	1	1	2	الهيئة
5	3	2	2	2	2	2	4	اللجنة التنفيذية
18	17	5	12	10	8	11	12	لجان الموضوعات العامة
7	9	7	5	7	11	17	19	اللجان المعنية بالسلع
2	6	0	0	0	0	0	0	أفرقة المهام
6	6	5	4	3	3	2	2	لجان التنسيق الإقليمية
40	43	20	24	23	25	33	39	المجموع

